

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

مقدمة

توجب سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات على أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وموظفي ومتطوعي جمعية ركين لإعابة الحاج والمعتمر الالتزام بمعايير عالية من الأخلاق الشخصية والصدق والنزاهة في أداء مسؤولياتهم وممارسة واجباتهم وأن يتم الإبلاغ عن أي مخالفة أو سوء تصرف قد تتعرض له الجمعية أو أصحاب المصلحة أو المستفيدين ومعالجة ذلك وفق ما تنص عليه الأنظمة واللوائح، والتأكد على تشجيع كل من يعمل لصالح الجمعية للإبلاغ عن أية مخاطر أو مخالفات وطمأنتهم إلى أن القيام بهذا الأمر آمن ومحظوظ ولا ينطوي على أي مسؤولية.

النطاق

تطبق هذه السياسة على جميع من يعمل لصالح جمعية ركين لإعابة الحاج والمعتمر سواء كانوا أعضاء مجلس

إدارة أو مسؤولين تنفيذيين أو موظفين أو متطوعين أو مستشارين بصرف النظر عن مناصبهم في الجمعية، وبدون أي استثناء. ويمكن أيضاً من أصحاب المصلحة من مستفيدين ومانحين ومتبرعين وغيرهم الإبلاغ عن أية مخاطر أو مخالفات.

المخالفات

تشمل الممارسات الخاطئة أي مخالفات جنائية أو مالية أو الإخلال بأي التزامات قانونية أو تشريعية أو متطلبات تنظيمية داخلية أو تلك التي تشكل خطاً السالم أو البيئة، والمخالفات على الصحة أو التي يتوجب الإبلاغ عنها، على سبيل المثال الحضر الجرائم وسوء استخدام الصالحيات والرسوة أو الفساد عمليات غسيل الأموال أو دعم لجهات مشبوهة، عدم الإفصاح عن حالات تعارض المصالح، وإخفاء أو إتلاف الوثائق الرسمية، التلاعب بالبيانات المحاسبية، وانتهاك قواعد السلوك المهني والغير الأخلاقي.

الضمانات

تهدف هذه السياسة عدم تعرّض مقدم البالغ لخطر فقدان وظيفته أو منصبه أو مكانته الاجتماعية في

الجمعية وألي شكل من أشكال العقاب نتيجة قيامه بالإبلاغ عن أية مخالفة، ومن أجل حماية المصلحة الشخصية للبالغ، فإن هذه السياسة تضمن عدم الكشف عن هوية مقدم البالغ، ما لم يتطلب النظام خالف ذلك.

معالجة البالغ

يكون تقديم البالغ خطياً ويتم إحالة البالغ إلى قسم الشؤون القانونية في جمعية ركين لإعاقة الحاج والمعتمر للتحقيق وإصدار التوصية المناسبة خلال عشرة، وترفع توصياتها إلى رئيس مجلس الإدارة الاتخاذ للإجراءات الرسمية وفق طبيعة المخالفة، أو حسب ما تتطلبه الأنظمة المختصة.